شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

B11466

جامعة طنطا
كلية التجـــارة
قسم الاقتصاد

السياسات النقدية للجهاز المصرفي و أثارها على التنمية الاقتصادية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد
إعداد

أسامه محمد حامد بدر

إشراف

الأستاذ الدكتور
العشرى حسين درويش
أستاذ الاقتصاد
كلية تجارة طنطا
ورئيس جامعة طنطا الأسبق

الأستاذ الدكتور
محمد ناظم محمد حنفى
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية تجارة طنطا
وعميد كلية التجارة الأسبق

الأستاذ الدكتور
فتحى خليل الخضراوى
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة طنطا

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون

صدق الله العظيم

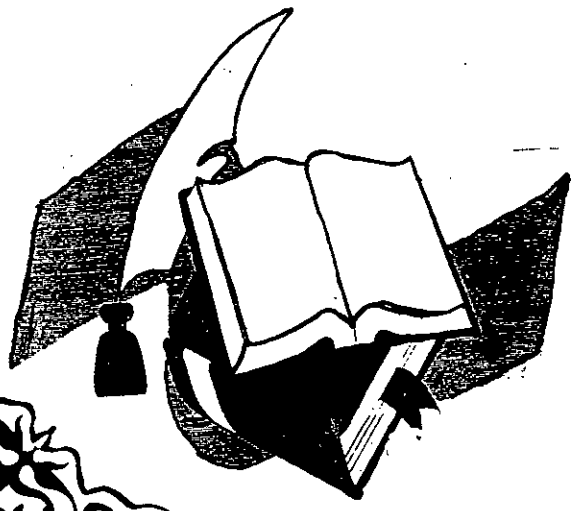

لجنة المناقشة و الحكم

الأستاذ الدكتور/ **العشرى حسين درويش** الأستاذ بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة طنطا	مشرفا و رئيسا
الأستاذ الدكتور/ **محمد ناظم حنفى** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة طنطا	مشرفا وعضوا
الأستاذ الدكتور/ **مدحت محمد العقاد** الأستاذ بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الزقازيق	عضوا من الخارج
الأستاذ الدكتور/ **مصطفى السيد الشعراوى** الأستاذ بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة طنطا	عضوا من الداخل

تاريخ المناقشة :

قرار اللجنة:

قرار مجلس الكلية وتاريخة

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"خيركم من تعلم العلم و علمه"

بأسمى آيات العرفان أتقدم بخالص شكرى و امتنانى لأساتذتى اللذين أظلونى بعلمهم الوفير وأخلاقهم الحميدة فكانوا نعم العون وكانوا بحق من يقال فيهم " خيركم من تعلم العلم وعلمه" فتعلمت منهم العلم و الأخلاق و القدوة و العطاء وأخص بالذكر

أستاذى الأستاذ الدكتور/ **العشرى حسين درويش** رئيس جامعة طنطا سابقا وأستاذ الأقتصاد بكلية تجارة طنطا الذى رعى قسم الأقتصاد وباحثية وأظلهم بعلمه فكان نعم الهادى

أستاذى الأستاذ الدكتور/ **محمد ناظم حنفى** أستاذ ورئيس قسم الأقتصاد بكلية تجارة طنطا الذى شد من أزرى ورعانى منذ سنوات دراستى الأولى فالتمست من بين أفكاره وعلمه طريق بحثى ، وما كان يخرج الى النور الا برعايتة وتوجيهاتة.

أستاذى الأستاذ الدكتور/ **فتحى خليل الخضراوى** أستاذ الأقتصاد بكلية تجارة طنطا الذى أغدق على من علمة و وقتة ما لايسعنى الشكر علية جزاه الله عنى كل خير.

أستاذى الأستاذ الدكتور/ **مصطفى السيد الشعراوى** أستاذ الأقتصاد المساعد بكلية تجارة طنطا الذى تعلمت منة طوال سنوات دراستى بالكلية وأكمل فضله بقبول سيادته الإشتراك فى لجنة الحكم و المناقشة .

كما أتقدم بخالص شكرى و أمتنانى للأستاذ الدكتور/ **مدحت العقاد** أستاذ الأقتصاد بكلية تجارة الزقازيق الذى شرفنى بقبول سيادتة الإشتراك فى لجنة الحكم و المناقشة الامر الذى يعد شرف عظيم وفرصة طيبة للأستفادة من علم سيادتة و توجيهاتة.

و لا يفوتنى أن أتقدم بعظيم أمتنانى الى أستاذى الدكتور/ **مصطفى مجاهد** مدرس الأقتصاد بكلية تجارة طنطا الذى كان أستاذا و أخا منذ كنت فى الفرقة الأولى بالكلية ولا أجد من الكلمات ما أشكرة بها عما حبانى به من وقت وعلم وعطاء.

اليهم جميعا اتقدم بخالص شكرى و دعواتى الى الله عز وجل أن يجزيهم عن عملهم خير الجزاء.

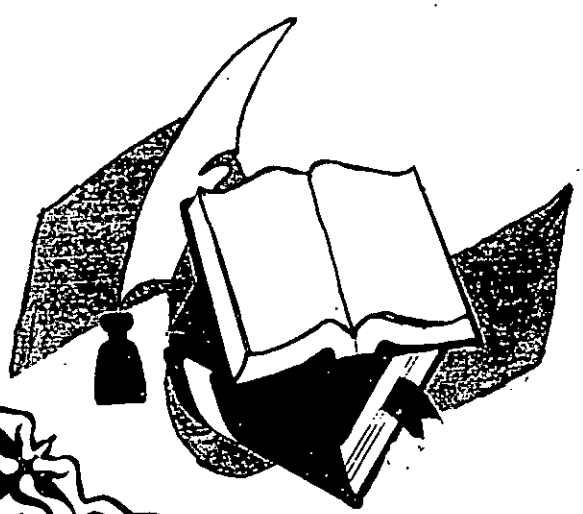

أهداء

الى من يدفعنى دائما الى النجاح و التقدم

أبى

أهدى إليه أى نجاح أستطيع الوصول إلية

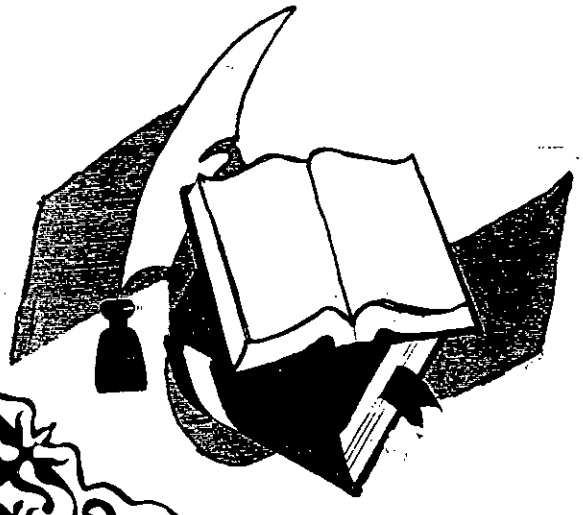

المقدمة

مقدمة البحث

مشكلة البحث

أهمية البحث

هدف البحث

فروض البحث

حدود البحث

أسلوب البحث

مصادر البحث

خطة البحث

محتويات البحث

المقدمة

إن التنمية الاقتصادية هي المشكلة التي تواجه الاقتصاد المصرى خلال العقود الخمس الماضية وهي الهدف الذى تسعى الى تحقيقة كل السياسات المالية والنقدية التي تتبعها السلطات السياسية والاقتصادية للبلاد.

وتهدف التنمية الأقتصادية و الأجتماعية الى تحقيق معدل مناسب لنمو الدخل القومى و للوصول الى العمالة الكاملة و تحقيق التوازن الخارجى و أستقرار الأسعار و جبح التضخم و تحقيق العدالة الأجتماعية. وتعد مشكلة التضخم من أهم المعوقات االتى تواجة عملية التنمية الاقتصادية، كما أن مشكلة التمويل بأبعادها المختلفة تعتبر من أهم محجمات التنمية الاقتصادية في البلاد النامية.

أن البلاد النامية في سعيها إلي التنمية تدور في حلقة خبيثة مفرغة فالفقر الذي تعاني منه هذة البلاد يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار وبالتي لا تستطيع تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق زيادة في الدخل القومي.

وحتى أذا نجحت السلطات الأقتصادية فى تمويل بعض الأستثمارات اللازمة لخطة التنمية وحققت زيادة طفيفة فى الدخل القومى فيأتي التضخم والزيادة المرتفعة في السكان لتلتهمها فتظل مستويات المعيشة على ما هي عليه أو قد تنخفض إلي مستويات أدنى.

ولهذا لا يكون أمام البلاد النامية إلا محاولة اتباع سياسات اقتصادية تساهم في زيادة جذب المدخرات ومكافحة التضخم وبالتالى لا يكون الحفاظ على قيمة العملة المحلية و توفير التمويل اللازم لأستثمارات خطط التنمية.

وفي ظل التطور الكبير للجهاز المصرفي وامتداد رقعته لتشمل كافة أوجه الحياه أصبح الأمل معقود عليه للقيام بدورْ أكثر نشاط وفاعلية في استخدام كافة أساليبه (من سياسات نقدية للبنك المركزى وسياسات ائتمانية لوحدات الجهاز المصرفى) في توفير موارد مالية مناسبة وكافية لتمويل مشروعات و أستثمارات التنمية الأقتصادية .

ولا يخفى أن السياسة النقدية والائتمانية يجب أن تؤدي دورها في هذا المجال إذ يستطيع البنك المركزى بصفته بنك البنوك والمتحكم في السياسة النقدية وانطلاقا من مسئوليته عن تنظيم وتوجيه الائتمان والرقابة عليه ووضع السياسات النقدية واستخدام أدواتها، تشجيع وحدات الجهاز المصرفي سواء العامة أو الخاصة على توفير السيولة وتقديم التمويل اللازم لاستثمارات التنمية الحقيقية بتفتح وبمرونة تستند إلى فهم حقيقي للاحتياجات المتطورة للاقتصاد القومى، وذالك ليرتفع معدل النمو الاقتصادى الحقيقى بما يؤدى فى النهاية إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية.

مشكلة البحث

لاريب أن السياسة النقدية تعتبر حجر الزاوية والأسلوب الفعال للحفاظ على الاستقرار النقدي والتحكم في التضخم وهما من أهم العوامل اللازمة لنجاح أى سياسة اقتصادية سواء مالية أو نقدية. وإذا كانت التنمية الاقتصادية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الرفاهية لأفراد الشعب،فاننا بدراستنا للتنمية الاقتصادية ندرس الوسيلة للرفاهية.

فاذا نظرنا الى الأقتصاد القومى كجسم انسان والى الموارد المالية والنقدية الحقيقية كالدماء التي تغذي هذا الجسم لتضمن له الحياة فالسياسة النقدية كالقلب الذي يتحكم في ضخ الدماء والجهاز المصرفي هو الشرايين التي توزع هذه الدماء على جميع أجزاء الجسم،وضعف أو فشل أي منهما في تحقيق مهمته يؤدي الى مرض بل وفاة هذا الجسم.

وقد اختلفت الآراء حول مدى فاعلية السياسة النقدية وكذلك السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية ودار هذه الاختلاف في محورين.

المحور الأول: يتعلق بالسياسة النقدية والمسئول عنها وعن إدارتها البنك المركزي وهو رأس الجهاز المصرفي والمتحكم فيه والمراقب لوحداته. فكان الرأى الذى يؤكد أن السياسة النقدية للبنك المركزى قد قامت بأداء الدور المطلوب منها فى التحكم فى المعروض النقدى بحيث يتناسب مع معدل نمو الناتج القومى كما قامت بالسيطرة على التضخم. كما أن البنك المركزى قد قام بأداء دورة فى الرقابة و السيطرة على أداء وحدات الجهاز المصرفى. أما الرأى الأخر فيؤكد عدم قيام السياسة النقدية بأداء الدور المطلوب منها لدفع عملية التنمية و كذالك البنك المركزى ولهذا كانا من معوقات التنمية.

المحور الثاني: يتعلق بالسياسة الائتمانية والمسئول عنها وحدات الجهاز المصرفي من بنوك فكان أختلاف الأراء بين الرأى الذى يؤكد على أن نمو الجهاز المصرفى تابع لعملية التنمية أى أنه ينمو تبعا للنمو الإقتصادى، وعلى هذا فلا يوجد له دور أساسى فى عملية التنمية ذاتها. والرأى الأخر الذى يؤكد على الدور القائد للجهاز المصرفى فى أحداث ودفع عملية التنمية الإقتصادية.

وبين تعارض وجهتى النظر وإختلاف الأراء بالنسبة للمحورين تقوم مشكلة البحث على دراسة دور السياسة النقدية للبنك المركزى وكذا السياسة الإئتمانية للجهاز المصرفى و أثارهما على التنمية الإقتصادية الأقتصاد المصرى.

أهمية البحث

إن دراسة دور السياسة النقدية والجهاز المصرفى فى دفع عملية التنمية من الأهمية بمكان حيث أنهما القائمين على مهمة توفير وتعبئة الموارد اللازمة لغرض الإستثمار، كما أنهما المسئولان عن أستقرار الأسعار وجبح التضخم ومن ثم توجيه هذه الموارد الى المجالات التى تحقق أعلى معدلات للتنمية الإقتصادية.

ولذلك فإن تقيم دورهما والقاء الضوء على اثارهما فى عملية التنمية من الأهمية بمكان لتوضيح الأخطاء وإقتراح التعديلات المناسبة لزيادة فاعليتهم فى أداء المهام المطلوبة فى دفع عملية التنمية الإقتصادية.

الهدف من البحث:

تنصرف التنمية الاقتصادية في جوهرها الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، وتعتمد أساسا على الاستثمار المنتج في تنمية الامكانات المادية والبشرية لزيادة الدخل الحقيقي في المجتمع. ويذهب كثير من الكتاب في تفسير التنمية الاقتصادية الى أبعد من مجرد زيادة الدخل القومي، فيتطلب أن تنطوي على رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد ومن ثم تقاس بمقدار ما يتحقق من زيادة صافية مستقرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على زيادة الدخل القومي باعتباره مظهرا كليا للنشاط الاقتصادي في المجتمع.[1]

ويعتبر من ابرزمظاهر اهتمام حكومات الدول النامية بالتنمية الاقتصادية تلك السياسات التي تتبعها في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي سواء اقتصرت على تهيئة الجو الملائم للتنمية وتوفير مستلزماتها الرئيسية أم تجاوزت ذلك الى وضع الخطط وتنفيذ البرامج الائتمانية الشاملة.

وتجابه التنمية الاقتصادية مشكلتين رئيسيتين:-

الأولى : تتمثل في تعبئة أكبر قدر من الموارد لأغراض الاستثمار.

الثانية : تتمثل في توجيه هذه الموارد الى المجالات التي تحقق أعلى معدل لنمو الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

وعلى ذلك فانه من الطبيعي عند دراسة قضية التنمية الاقتصادية في مصر أن يتم تقيم لدور الجهاز المصرفى فى دفع عملية التنمية سواء بأستخدام سياسات نقدية تنظم الحيلة النقدية أو سياسات ائتمانية تمول استثمارات التنمية.

---

[1] الادارة العامة للبحوث ، البنك المركزي. المصارف والتنمية في مصر، مؤتمر دور البنوك في التنمية الاقتصادية، ١٩٨١.

وكذلك تقيم فاعلية السياسة النقدية للبنك المركزى بالنسبة للمتغيرات الإقتصادية للدول النامية و منها مصر و تقيم أسلوب أستخدام الأدوات و الوسائل الفنية و كيفية التحول فى أساليبها بما يتلائم مع مقومات سياسات الأصلاح الإقتصادى. وتوضيح دور السلطات النقدية فى التحكم فى التضخم و الإستقرار النقدى.

كما تلقى الضوء على فاعلية الجهاز المصرفى وسياستة الإئتمانية فى التنمية الإقتصادية و ذلك بتقييم كيفية إستخدام الجهاز المصرفى لموارده بما يناسب عملية التنمية الإقتصادية وكذلك التعامل مع متغيرات الأصلاح الإقتصادى. من سد فجوة الموارد المحلية و علاج مشكلة فائض السيولة و تنشيط سوق رأس المال و المساهمة فى عملية الخصخصة.

وفى نفس الوقت يهدف البحث الى دراسة أثار الكوكبة على الجهاز المصرفى ودراسة كيفية مواجهة هذه الأثار وفى نفس الوقت نلقى الضوء على أهمية جودة القطاع النقدى بدراسة تجربة دول جنوب شرق أسيا

فروض البحث

يقوم البحث على فرض أساسي وثلاثة فروض فرعية

الفرض الأساسي:

إن السياسة النقدية للبنك المركزى و السياسة الأئتمانية للجهاز المصرفي كانتا ذات أثر فعال فى دفع عملية التنمية الاقتصادية فى الأقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٦

الفروض الفرعية:

١-هناك علاقة وثيقة بين السياسة النقدية وكل من الناتج المحلي والتضخم.

٢-يتجه الائتمان في أولوياته الى قطاع الصناعة ثم الزراعة ثم التجارة والخدمات.

٣-الجهاز المصرفي يوجه استخداماته الى الاقتصاد المحلي وليس الى الاقتصاديات الخارجية.

حدود البحث

قام الباحث بدراسة أثار السياسة النقدية والسياسة الائتمانية للجهاز المصرفى على المتغيرات الإقتصادية خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٦ . فقد صدرت قرارات الانفتاح الاقتصادي في نهاية ١٩٧٤ ولم يفتتح أول بنك الا في ١٩٧٥/٨/١٣ ولكن صورة الجهاز المصرفي لم تكتمل الا في عام ١٩٨١ و لذلك تم تحديد فترة الدراسة من ١٩٨١ الى ١٩٩٦